تونس بين نزوات الأحزاب تونس أمام خيارين: حكومة ائتلاف أو حزب الرئيس وغياب مؤسسات الدولة



الحبيب الأسود

ماذا يعني أن تتمسك حركة النهضة بوزارة تكنولوجيا الاتصالات والاقتصاد الرقمى إلىٰ حد الانسحاب من المسار الحكومي؟ وماذا يعني أن لتمسك حزب التيار الديمقراطي بوزارتي الحوكمة ومقاومة الفساد وأملاك الدولة بعد أن كان مصرّا على نيل حقيبتي الداخلية والعدل قبل أن يقرر رئيس الحكومة المكلف، إلياس الفخفاخ، تحييدهما وإسنادهما لشخصتين مستقلتين؟ وماذا يعنى أن يتواصل الصراع علىٰ حقائب وزارية بعينها في ظل الحكومات المتلاحقة منذ عام 2011 تاريخ الإطاحة بالنظام السابق؟



رهان الأحزاب في تونس هو اختراق الدولة والتحكم بمفاصلها لأسباب عقائدية أو لمصالح عابرة للحدود، ما حعل الأمن والقضاء والإعلام مثار شك

الواضح أن الديمقراطية التونسية التى دخلت منذ أسابيع عامها التاسع مازالت عاجزة عن توضيح جنسها وماهيتها، وهي تكاد تتحول إلى دكتاتورية أسوأ من تلك التي يُتهم بها نظام دولة الاستقلال، فقبل الإطاحة بنظام زين العابدين بن على كان المجتمع تحت غطاء الدولة، أما اليوم فإن الدولة تبدو خاضعة لنزوات الأحزاب في ظل غياب المؤسسات القادرة على تحصين المجتمع، وما يزيد الوضع سوءا أن تلك الأحزاب فاقدة الثقة في بعضها البعض، وكل منها يسعى إلى وضع أجهزة السلطة تحت سيطرته، لخدمة المشروع الذى يهدف إليه، لا المشروع الذي يخدم الدولة والمجتمع.

الجميع يشكُ في الجميع، والجميع حذر من الجميع، والجميع يحاول أن يمسك بيده ما يدين الجميع، بينما يزيد الوضع الاقتصادي والاجتماعي ترديا، ويتم تزوير الوقائع والأرقام وتزييف المعطيات لإقناع الداخل والخارج بأن الأوضاع على ما يرام، في حين تواجه

🥒 في الأنظمة الشمولية ترتبط مصائر

البلاد بالرموز، حقيقية كانت أم

مصنوعة دعائيا، كما تتضيّب الرؤية

انتظارا لنوبة إلهام علوية، ولا تناقش

هذه النوبات التي يتبعها تصفيق جاهز،

ويستقها تمهيد بمدفعية إعلامية بطلقها

الفوري، ورائدهم في هذا السلوك سائق

يذهب إلىٰ حيث يريد الراكب. وفي الأفق

التاكسي الذي لا يختار الطريق وإنما

المصرى حاليا توجُّه يمهد الستنساخ

جربنا في مصر طرفا من صيغة لها في

ستينات القرن الماضي، وستتراوح إعادة

إنتاجها بين المسخرة والمأساة؛ لأستنبات

التجييش في غياب الإنجاز الاجتماعي

والاقتصادي في عهد جمال عبدالناصر.

بدلا من مناقشة المسؤولية عن تصحير الحياة السياسية المصرية

وتجفيف منابعها، يجري الآن التمهيد

للبحث عن علاج سلطوي فوقى لبناء

ديكور سياسى، بتعبئة جماهيرية

تستهدف حشد المزيد من المصفقين،

والاستهانة بذاكرة جيل تفتح وعيه

علىٰ وعود ثورة 25 يناير 2011، وطمس

طموحه المشروع إلى الحرية وترهيبه

باحتمال عودة الإخوان إلى الحكم

عام 2030، وإغراء هذا الجيل بلافتة

صارت عنوانا لإحباط عمومي لن يزيله

الاصطفاف تحت شعار "طلائع 3 يوليو"

أسوأ تمثيلات النظم الشمولية، وقد

مَن يسوّغون كل سياسة، ويعزفون

نغمات تناسب القامة والمقام والأجر

سعد القرش



البلاد خطر انهيار حقيقى وخاصة في مستوى الخدمات، وخطر الانزلاق الصالح من ستكون النقلة التالية إلى نفق سياسي من الصعب الخروج على رقعة تشكيل الحكومة التونسية المتعثرة؟ منه، وهو ما أشار إليه الرئيس قيس يصعب التنبق بالنتيجة، ولكن ما سعيد، وما حذر منه أغلب المراقبين هو مؤكد أن التونسيين الذين يراقبون والمحللين السياسيين، وما يتحدث عنه المباراة بقلق، هم من يدفع الثمن، ليس قادة الأحزاب ولكن دون أي سعى منهم لتلافيه، والسبب أن كلا منهم يدفّع بتهمة

فقط بسبب تأخر تشكيل الحكومة، بل بسبب فشل الحكومات السابقة في تلبية الوقوف وراء ذلك إلى الأطراف الأخرى. طموحاتهم ومطالبهم التى ثاروا من تبدو تونس مفتوحة علىٰ كل الاحتمالات، والسبب الرئيسيّ ما وصف سابقا بتحولها إلى دولة هواة، وهو ما بدءا من 14 يناير 2011 وحتى هذا يعنى بصورة أخرى خضوعها لرغبات الأفراد في مستوى القيادات الحزبية التي تصر دائما على التأكيد على أمر واحد، وهو أن الديمقراطية تعنى سلطة الأحزاب، لكنها تتجاهل أن الديمقراطية هي غلاف خارجي الهدف منه التداول

> العامة و الخاصة، بينما تحافظ الدولة على تماسكها وسيادتها وصلاية قرارها وموقفها من خلال المؤسسات البعيدة عن الصراع الحزبي والسياسي و التي تتدخل في الوقت المناسب لوقف الانزلاقات خوفا من التدهور نحو

السلمي علىٰ الحكم مع ضمان الحريات

فى تونس ومنذ تسع سنوات، كان رهان الأحزاب هو اختراق الدولة بكل تفاصيلها والتحكم في مفاصلها لأسباب قد تكون عقائدية أو جهوية أو فئوية أو شخصية أو لمصالح عايرة للحدود أو مقترنة بلوبيات بعينها، ما جعل الأمن والقضاء والحوكمة والإعلام وغيره مثار شك وجدال، وبات الصراع علىٰ الحقائب الوزارية يعني تحصينها من طرف لفائدة طرف آخر، حيث يتهم كل حزب الحزب المقابل بأنه يحاول تجيير هذه الحقيبة أو تلك لمصلحته، وفي ذلك أكبر ضربة

ر للمسار الديمقراطي. إن شك وتشكيكَ الأحزابِ في بعضها، وخوف كل منها من الآخر، . وتلك الاتهامات المتبادلة التي لا تتمحور حول البرامج السياسية والاقتصادية و الاحتماعية والثقافية وإنما حول التأثير في عمق توجهات الدولة التي يفترض أن تكون سقفا يغطى الجميع، يعنى أن المسار خاطئ، والواقع مترد، والديمقراطية الناشئة مريضة بضعف أو ربما بفقدان المناعة، وأن تقديم مصلحة الدولة لم يعد يثير اهتمام أي كان، خاصة أولئك الذين يرفعون الشعارات البراقة، دون أن يتراجعوا خطوة إلى الوراء لمعرفة طبيعة الموقع الذى يتمركزون فيه من واقع الدولة والمجتمع

ووضعية الشعب المنهك.

فقد التونسيون القدرة على العدّ،

على قاسم ۔ ڪاتب سوري مقيم في تونس

التاريخ. تبدلت حكومات أكثر مما يبدل مواطن ميسور ثيابه. تونس ليست ميسورة، وهي أحوج ما تكون إلىٰ حكومة مركزية قوية لا يعتريها الوهن

دفع الجميع ثمنا باهظا، وبات هناك من يشكك في قيمة الثورة. ما الفائدة من ثورة تزايدت معها عيوب اجتماعية أصبحت مصدر قلق، ارتفعت خلالها معدلات البطالة وأسعار السلع، وتدهورت الخدمات الاحتماعية والتعليم، وتراجعت فيها المؤشرات الاقتصادية. فضائل الحرية شوهتها عيوب الانفلات. باستطاعة التونسي اليوم

قول ما يريد، بعيدا عن المقدس الديني، لا توجد مقدسات أخرى، والنقد يطال

إذا اعتبرنا الأرقام الصادرة عن استطلاعات الرأي، خلال شهر يناير صحيحة، يكون رضا التونسيين عن أداء الرئيس قيس سعيد قد تراجع عن المستوى الذي كان عليه مع بداية الحملة الانتخابية، ولكنه يبقى، حسب مؤسسة "أمرود كونسيلتنغ" أفضل من أداء كل السياسيين الآخرين مجتمعين. حسب أمرود، أكثر من نصف

التونسيين بقليل راض عن أداء رئيس الجمهورية، فقط ربع المستجوبين عبر عن عدم رضاه، والربع الآخر لا رأي له. هذه النتيجة تكتسب دلالة كبيرة، إذا ما قُورنت بالشخصية الثانية التي حازت على رضا التونسيين بنسبة 7.9 في المئة،

وهو نبيل القروي. وجاء سبر الأراء المتعلق حول رضا الناخبين عن الأحزاب السياسية، ليؤكد هذا الاتجاه، وبينت الأرقام التي كشُفت عنها مؤسسة "سيغما كونساي" تقدم الحزب الدستوري الحر على حركة

النهضة وقلب تونس، وحظى على نسبة قاربت 17 في المئة من المستجوبين. و تشغل الأحزاب الثلاثة، التي احتلت المقدمة، محتمعة أقل من نصف الأصوات، حسب سيغما، بينما لم تحصل الأحزاب

نفسها على ربع الأصوات حسب أمرود. ماذا يعنى كل ذلك، في ظل الاختناق الذي تشهده تونس؟

شيء واحد. الطريق مفتوح لحزب الرئيس، خاصة بعد أن مهدت له حركة النهضة الطريق. كيف؟



ما تحتاجه تونس من الأطراف المتنازعة هو تقديم التنازلات، للوصول إلى حكومة وحدة وطنية، يلتفت الجميع بعدها إلى العمل الحقيقي المطلوب منهم، والذى لن يستطيع طرف مفرد

كانت حركة النهضة قد تقدمت بمبادرة تشريعية لتنقيح القانون الانتخابي، تحسبا لانتخابات تشريعية مبكرة، صادقت عليها لجنة النظام الداخلي والقوانين البرلمانية والقوانين الانتخابية يوم الجمعة بأغلبية الحاضرين، وتضمن التعديل نقطة خلافية تتعلق بإدراج عتبة انتخابية هي خمسة في المئة في الانتخابات التشريعية، تُقصى كما بات يعلم الجميع الأحزاب الصغيرة، وتبقي فقط على بضعة أحزاب كبيرة.

لو- رغم أنه لو تفتح عمل الشيطان-كُتب لحزب الرئيس المفترض أن يرى النور في الانتخابات التشريعية القادمة، في حال الذهاب إليها، ستكون أمامه

فرصة لتحقيق فوز ساحق. بالطبع هناك عَقبة أمام قيس سعيد للمضي في هذا الخيار، وهو القائل في حملتُه الأنتخابية "أنا تونسي، ولا ولن أنتمي لأي حزب في المستقبل (...) عشت مستقلا وسأموت

في السياسة، هذه ليست معضلة، وأمام الرئيس فرصة ليثبت للجميع أنه رجل سياسة، فالضرورات كما يُقال "تبيح المحظورات".

ساكن مونبليزير (مقر النهضة) وقصر باردو (مقر البرلمان)، راشد الغنوشي، يعلم ذلك أيضا. لعبة لوى الأذرع بلغت مداها، وأي نقلة الآن ستحدد مصير كل منهما سياسيا.. كش

لذلك كان لا بد من دخول طرف ثالث. الطرف الذي أعاد التوازن للمشهد السياسي التونسي، عندما واجه مأزقا مماثلًا بين النهضة ونداء تونس. يومها تدخل الاتحاد العام التونسى للشغل ليعيد التوازن ويجنب تونس مواجهة تلحق الضرر بالجميع.

الاتحاد ليس مجرد منظمة وطنية قوية، لأنه حكومة مرهوبة الجانب تعمل في الظل، وسواء أحببنا ذلك أو كرهناه، هو صمام الأمان الذي أنقذ تونس حتى هذه اللحظة، من مصير مشابه لما حدث في دول أخرى من دول الربيع العربي. بالطبع لم يسارع نورالدين الطبوبي، الأمين العام التونسي لاتحاد الشغل، ومعه رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية سمير ماجول، إلى الاجتماع بكل من زعيم حركة النهضة والرئيس قيس سعيد، للتحدث عن خيار حزب الرئيس. الرسالة الوحيدة التي حملها كل منهما هي بالتأكيد،

ضرورة الوصول إلى اتفاق يخرج تونس

9 2) 1 3

الوضع الأمني والاقتصادي لا يسمح بالمزيد من الخلاف، لا بد من التوصل إلىٰ حل بحنب تونس إعادة الانتخابات التشريعية، التي ستجري حتما بين أطراف قد لا تتجاوز عدد أصابع الكف الواحد، ولن يكون مستغربا أن تقود البلاد لحكم الحزب الواحد وتسلل الدكتاتورية من جديد. خيار لا يريده التونسيون ولكن قد يُقادون إليه.

بعد اجتماعه مع الرجلين، قال الرئيس التونسي "لن نترك تونس تتقادفها المصالح". وأكد الطبوبي بعد لقائه مع الغنوشي أن المحادثات بينهم جرت لتقريب وجهّات النظر.

ما تحتاجه تونس من الأطراف المتنازعة هو تقديم التنازلات، للوصول إلى حكومة وحدة وطنية، يلتفت الجميع بعدها إلى العمل الحقيقي المطلوب منهم، والذي لن يستطيع طرف مفرد لوحده

أول صحيفة عربية صدرت في لندن 1977 أسسها أحمد الصالحين الهونى

رئيس مجلس الإدارة رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام محمد أحمد الهوني

> مدراء التحرير مختار الدبابي كرم نعمة حذام خريف منى المحروقي

> > مدير النشر على قاسم

المدير الفني سعيدة اليعقوبي

تصدر عن Al-Arab Publishing House المكتب الرئيسي (لندن)

The Quadrant 177 - 179 Hammersmith Road London, W6 8BS, UK Tel: (+44) 20 7602 3999 Fax: (+44) 20 7602 8778

> للإعلان Advertising Department Tel: +44 20 8742 9262 ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk editor@alarab.co.uk «حركة 3 يوليو».. التاريخ يعيد نفسه "و الدول لا تبني بالنو ابا الحسنة فقط". ما الذي بخيف نظام حكم صعد عام أو "حركة 3 يوليو"، وهو تاريخ عزل ولم يتطوّع ناصح أمين بمغامرة التحذير محمد مرسى في 3 يوليو 2013.

في شركة في إثبات كفاءة سياسية وإدارية خلال 17 عاما، فلن يغنى ذلك ويعلنه ويكرره. تحربتنا مع الخطاب السياسي

صلاحيتها. وكانت المادة

رئيسا للجمهورية في 2018، ويجوز إعادة انتخابه لمرة تالية".

"شبيبة حسنى مبارك" ممن يكتبون في الصحف الحكومية والخاصة جهودهم في الإلحاح على تعديل دستور لا يزال في الحضانة.

قلت "تصحير" لا "تصحّر"؛ لأن كل شيء جرى الإعداد له، بقضم متعمد للمساحات المخصصة للأداء السياسي الطبيعي، وعند الإفاقة كانت العقول المؤهلة للتغيير قد أجبرت على الصمت، أو أخفيت وراء الأسوار صحبة الذين فكروا في تنافس يكفله دستور 2014. ولكن الدستور سيؤرَّخ له بكونه أول عقد اجتماعي يجري تغييره قبل اختباره،

> رقم 140 تنص علىٰ أن رئيس الجمهورية "ينتخب لمدة أربع سنوات ميلادية.. ولا يجوز إعادة انتخابه إلا لمرة واحدة"، كان الدستور ينص علىٰ ذلك، وتم تعديله في أبريل 2019 بإضافة مادة تسمح ببقاء عبدالفتاح السيسى حتى عام 2030، إذ "تنتهى مدة رئيس الجمهورية التالي بانقضاء ست سنوات من تاريخ إعلان انتخابه

قبل تمرير التعديل حشد

2013 من عدوّه الإخواني عام 2030؟ إذا فشيل نظام أو حكومة أو مسؤول صغير التخويف من انقضاض المتربص. أن ينجح الإخوان في العودة فهذا دليل فراغ سياسي يسمح لمن نبذهم الشعب في غضبة كبرى عام 2013 بالعودة. لا يوجد حاكم يأمر شعبه بالإنصات إليه وحده إلا رسول يوحىٰ إليه، ولكن السيسي يريد

إذ خرجت مواد دستورية من العُلبة إلىٰ المحو قبل تجربة مدى بعد 3 يوليو 2013 لا تطمئن. في تجربة تعديل الدستور بدأ الأمر بإشارة السيسى، في 13 سبتمبر 2015، إلىٰ أن دستور 2014 كتب بحسن نىة،

الحكمة إلا بعد الإلهام الرئاسي. وما يتردد الآن ويُكتب في الصحف الحكومية ليس اجتهادا شخصيا، فلا بد من دقة على خشبة المسرح لبدء عرض مزعج على مستويين. أولهما بؤكد البأس من تغيير حقيقي يحصّن المواطن؛ فلا يفكر في اللجوء إلى الخصم. المواطن هنا أشبه براكب سفينة مشتعلة في البحر، يفرّ من الحريق إلى الموت غرقا، وتقتصر حريته علىٰ اختيار نوع النهاية. وثاني وجوه الإزعاج هو الشبح التاريخي لكيانات تأسست في ظل أنظمة استبدادية، وأعضاؤها يتلقون تدريبا نفسيا وبدنيا أحيانا، يؤكد فكرة التمايز، ويؤدي إلى الانعزال عن محيطهم واعتبارهم طبقة أعلى. ثم تحولت هذه الفئة إلى

تشكيلات قتالية هدفها حماية النظام لا الدولة. ولم يكتب لأي من تجارب "الشبيبة" أن تعمّر، لتناقضها

من الانحراف ببناء دولة استنادا إلىٰ أوهام سوء النية، وإيضاح أن أفضل سمات الدستور هو حسن النية والرغبة في بناء دولة القانون. وبعد إشارة السيسى انطلق محللون تحت الطلب، من قوة الاحتياط الجاهزة للتطوع في خدمة كل الأنظمة، للدعوة إلىٰ أن الدستور ليس نصًا مقدسا، وكأنهم لم يكتشفوا هذه

الاتحاد القومي والاتحاد الاشتراكي العربي، والتنظّيم الطليعي شبه السري لحماية النظام من أعدائه، ثم منظمة الشباب الاشتراكي، وهي وفقا للإعلان عنها في 21 يوليو 1966 "تنظيم سياسي المماثلة في الاتحاد الاشتراكي العربي بعد أن توافرت لها عضوية تزيد على 30 ألف شاب وفتاة موزعين على وحدات أساسية بجميع محافظات الجمهورية". وللمتأمل اليوم بعد عقود من الهزائم أن

مصر لا تحتمل طبقة مماليك جدد،

مع طبائع التنافس السياسي. وبسقوط الأنظمة التي اقترحت الفكرة واستثمرتها تنتهى ظاهرة الشبيبة، وبنهاية النظام

والظاهرة يبدأ بناء الوطن. تبنّى مثل هذه التشكيلات بنسف فكرة الحرية، ويقضي علىٰ حق المواطن الفرد الواحد الأحد في أن يكون مواطنا فردا واحدا أحدا، لارتباط حصوله على حقوقه بالانخراط التعبوي، غير الحزبي بالمعنى السياسي للأحزاب، ولا يكون الصعود إلا عبر هذا الباب يسمح بمرور

صفوة كاذبة تنمو كالفطر. بعد حظر الأحزاب عام 1953 مرت مصر بتجارب لبدائل تسدّ الفراغ، فكان مستقل له ممثلون في المستويات القيادية يحذر من الانحراف ببناء دولة استنادا إلى سوء النية وتدبير شيطاني أن يتساعل: تنظيم مستقل عن ماذاً؟

وقد بدأت كلامي قائلا إن الرؤية الآن تتضبّب، ولم أجد كلمة تفي بالتعبير عن الخطر القادم أكثر من "تتضبّب"، ففيها تقطير لإيحاءات الكأبة وثقل ظل الحروف حين تجتمع في كلمة، وتأبي أن يزول الضباب إلا بجراحة.